

تقييم الصيد البحري للأسماك في العراق

المدرس صفية شاكر المطوري

جامعة البصرة- مركز دراسات البصرة والخليج العربي
قسم الدراسات الجغرافية

أ.م.د. صفاء عبد الأمير الأسدي

جامعة البصرة- كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافيا

الخلاصة

على الرغم من امتلاك العراق مساحات مائية بحرية واسعة وبيئة مثالية لتغذية وتكاثر ونمو الأسماك إلا أن الإنتاج السمكي المتحقق لا يزال اقل بكثير من الإمكانيات البحرية المتاحة وخصوصية الموارد السمكية، كما أن طرق وأساليب الصيد البحري المعتمدة لا تزال بدائية، وقد ابتكر الصيادون وسائل صيد جديدة تتعارض وبشكل جذري وأهداف تنمية الثروة السمكية في العراق. كذلك تفتقر منطقة الدراسة إلى المخازن المبردة وندرة معامل الثلج وورش صناعة وصيانة شباك ومراكب الصيد. إن معدل حجم الإنتاج السمكي في المنطقة تباين بين 5815 طن/ سنة للمدة 1971-1975 و 22781 طن/ سنة للمدة 2007-2011، وبالرغم من تزايد معدل الإنتاج السمكي في المنطقة إلا أنه لا يزال اقل من المستوى الفعلي للاستهلاك المحلي مما دفع التجار نحو استيراد الأسماك من الخارج لمواجهة حاجات الأسواق المحلية.

المقدمة:

تحظى الثروة السمكية باهتمام متزايد من قبل العلماء والباحثين من اجل المحافظة على إنتاجيتها كجزء من متطلبات توفير الغذاء بشكل متوازن مع ازدياد عدد السكان والنقص المتزايد في الموارد الغذائية وخاصة البروتينية منها. تعد الأسماك ومنتجاتها من المصادر الغذائية المهمة للبروتين الحيواني الذي يحتاجه جسم الإنسان بمقدار 18 كغم /سنة^(١) للإيفاء بالمستلزمات الضرورية للصحة،

□ (١) باسم جمعة حسين وآخرون، اقتصاديات الثروة السمكية في الوطن العربي، مجلة الثروة السمكية في الوطن العربي، منشورات الأمانة العامة للاتحاد العربي لمنتجات الأسماك، السنة الأولى، العراق، ١٩٨٢، ص ٨.

وان الأسماك تدخل ضمن المكونات الأساسية في الوجبات الغذائية للإنسان ولذلك تبذل الكثير من الدول جهوداً كبيرة لتوفير هذه المادة الغذائية لسكانها.

تعد المصايد البحرية في العراق إحدى ميادين التنمية الاقتصادية الهامة نظراً لما تتمتع به من وجود موارد سمكية دائمة لها صفة الاستمرار والتجدد الذي لا ينضب في ظل الاستغلال الاقتصادي ولاسيما أن العراق يتيح له الانفتاح على المصايد العربية الغنية بالأسماك، كما أنها تعد إحدى الميادين الهامة في تطوير المجتمع وذلك عن طريق تشغيل الأيدي العاملة وقد يكون الصيد البحري العامل الأساس في إقامة المدن والقرى.

تم اختيار الصيد البحري للأسماك في العراق موضوعاً أساسياً للدراسة لكونه من المصادر المضمونة التي ترفد الأسواق المحلية بالأسماك، كما أن منطقة الدراسة تعد من المناطق الغنية والخصبة بالموارد السمكية، وكذلك لم يحظى هذا الموضوع بأهمية في الدراسات الجغرافية رغم أهميته الاقتصادية البالغة. لذلك تعد هذه الدراسة خطوة جديدة في ميدان البحث العلمي كونها دراسة شاملة لصيد الأسماك البحرية في العراق.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الصيد البحري العراقي من خلال تحديد حجم المخزون السمكي في المياه البحرية العراقية وتقييم حجم وأساليب إنتاج الأسماك وتسويقه إلى الأسواق المحلية، وتقييم قيمته الاقتصادية. إن الغرض الأساس من هذه الدراسة هو الإسهام في تطوير هذا القطاع ورفع كفاءة إنتاج الأسماك وتنميته اقتصادياً لزيادة نصيب الفرد العراقي من الأسماك إلى مستوى مقبول مقارنة بدول العالم ومنطقة الخليج وتقليص الفجوة الغذائية وتقليل الاعتماد على الخارج في مواجهتها.

تتطلب فكرة البحث من فرضية مفادها إن كمية الصيد البحري في العراق لا تتناسب مع حجم الإمكانيات البحرية الواسعة والغنية بالثروة السمكية، كما لا تتناسب أهميته الاقتصادية مع حجم الطلب على المواد الغذائية في الأسواق المحلية.

بالرغم من أهمية الصيد البحري في العراق إلا أن الدراسات التي طالت هذا الموضوع قليلة ومن أبرزها دراسة خياط (١٩٧٨) بعنوان دراسة اقتصادية للثروة السمكية في العراق^(١). ودراسة سلمان (1983)

(١) كمال محمد سعيد خياط، دراسة اقتصادية للثروة السمكية في العراق، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٨، ص 80-82.

التي تناولت إنتاج وتسويق الأسماك في قضاء الفاو^(١). ودرس علي وآخرون (1997) إحصائيات المصايد البحرية العراقية^(٢). وقام محمد (1997) بدراسة الإنتاج السمكي البحري العراقي^(٣). ومن الملاحظ من تلك الدراسات أن جميعها ذات طابع تخصصي دقيق فأما أن يتناول المخزون السمكي أو أنواع الأسماك أو أساليب الصيد، لذلك جاءت هذه الدراسة وفق المنهج الجغرافي القائم على الدراسة الشاملة للظاهرة ليغطي موضوع صيد الأسماك البحرية في العراق بشكل تفصيلي إتماماً للدراسات الأخرى .

خصائص المياه البحرية العراقية:

تتمثل المياه البحرية العراقية في الجزء الشمالي الغربي للخليج العربي حيث يبلغ طول الساحل العراقي حوالي 64 كم في قضاء الفاو ضمن محافظة البصرة شكل (1)، حيث تستقطب هذه المنطقة الكثير من الأسماك البحرية.

تقدر مساحة المياه الإقليمية للعراق في الخليج العربي بنحو 900 كم^٢ وتمتاز هذه المنطقة بضحالتها بصورة عامة حيث تتباين الأعماق بين 5- 27 متر^(٤)، وتقع ضمن المناخ الصحراوي الجاف الذي يمتاز بارتفاع درجات الحرارة وبمعدل 34 درجة مئوية خلال موسم الصيف واعتدال درجات الحرارة بمعدل 15 درجة مئوية خلال موسم الشتاء وسقوط الأمطار بمجموع سنوي مقداره 133 ملم وتسود في المنطقة الرياح الشمالية الغربية بسرعة معدلها 4.25 متر/ثانية^(٥).

تعد المنطقة المصدر الرئيس للمياه العذبة في الخليج العربي حيث تحتوي على شبكة من مصبات الأنهار والتي من أهمها مصب شط العرب الذي ينقل كميات كبيرة من المياه العذبة بلغت 35

(١) نادر عبد سلمان، إنتاج وتسويق الأسماك في قضاء الفاو محافظة البصرة، مجلة الخليج العربي، المجلد 15، العدد 1، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص 173-183.

(٢) ثامر سالم علي وآخرون، إحصائيات المصايد البحرية العراقية، مجلة المصايد البحرية العراقية، منشورات مركز علوم البحار، جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص 45-58.

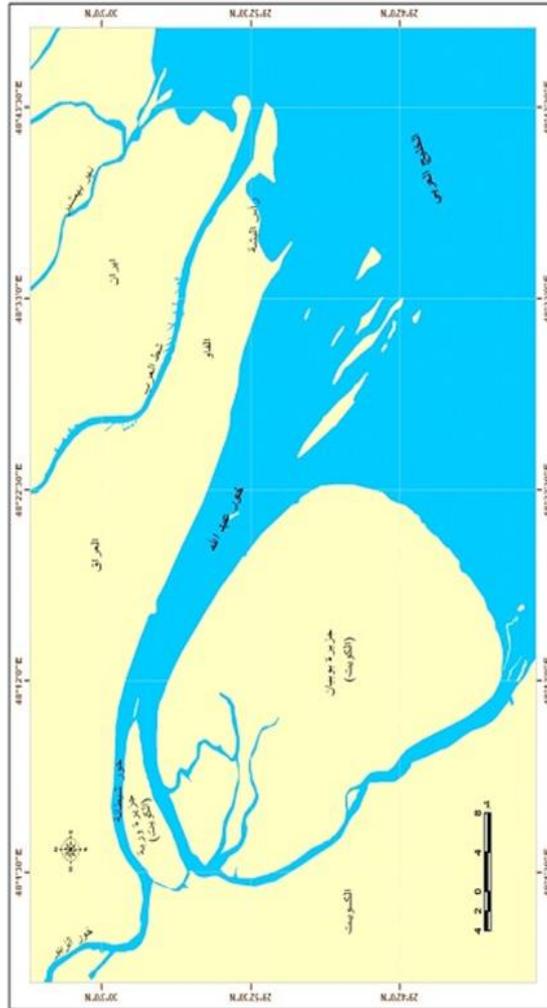
(٣) عبد الرزاق محمود محمد، الإنتاج السمكي البحري العراقي، مجلة المصايد البحرية العراقية، منشورات مركز علوم البحار، جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص 31-43.

(4) Admiralty chats, Khor Abdullah and Approaches to Shatt Al-Arab, 2004.

(٥) دائرة الأرصاد الجوية وحماية البيئة الكويتية، قسم المناخ، بيانات محطة العبدلي للمدة 1957-2006، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٦.

كم^٣/سنة^(١) ذات التراكيز العالية من المغذيات (البوتاسيوم والنيتروجين والفسفور)، كما ينقل مصب شط العرب كميات كبيرة من الرواسب العالقة والمواد الذائبة بلغت 92.08 مليون طن/سنة^(٢). إن هذه الخصائص وفرت بيئة مثالية لتغذية وتكاثر ونمو وحماية الأسماك مما أدى إلى جذب الأسماك البحرية وهجرتها من الخليج العربي والبحر العربي إلى المياه البحرية العراقية، لذلك تعد هذه المنطقة من أهم المناطق الغنية بالثروة السمكية في الخليج العربي^(٣).

شكل (١) المياه البحرية العراقية.



المصدر: (Admiralt Charts, 2004)

- (١) عبد الرزاق محمود محمد، مصدر سابق، ص ٣٢.
- (٢) فائق يونس المنصوري، دراسة انتقال الرواسب في الجزء الجنوبي من شط العرب، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة البصرة، ١٩٩٦، ص 110.
- (٣) منى طه خضير العكيلي، وفرة وانتشار بيوض الأسماك وبرقاتها في مصب شط العرب شمال غرب الخليج العربي، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ٢٠٠١، ص ٧٢.

يمتد موسم الصيد في المياه البحرية العراقية من شهر آذار إلى شهر تشرين الثاني مع ذروة للصيد تمتد في الأشهر (نيسان - أيلول)، أما خلال أشهر الشتاء (كانون الثاني - شباط) فإن حجم الصيد يهبط بسبب الظروف المناخية غير الملائمة للصيد والملاحة وبسبب حركة الأسماك بعيداً نحو المناطق العميقة والأكثر دفئاً في الخليج العربي.

تقييم المخزون السمكي:

إن تحديد حجم المخزون السمكي في المياه يوفر قاعدة من البيانات اللازمة لإدارة وتنمية الموارد السمكية بما يكفل الحفاظ على هذه الثروة من الإجهاد والاستنزاف ويمكن من استثمارها بشكل اقتصادي. تضم البيئة البحرية لشمال غرب الخليج العربي ومصب شط العرب بحدود 300 نوعاً من الأسماك البحرية ومخزون سمكي (Stock of Marian Fishes) يقدر بحدود 56 ألف طن^(١).

إن معدل الطاقة الإنتاجية للأسماك البحرية في العالم تتباين بين 70-80% من الحجم الكلي للمخزون السمكي^(٢)، ويرجع السبب في عدم استثمار الطاقة الإنتاجية جميعها بمقدار 100% من الأسماك المتواجدة في المياه هو لغرض المحافظة على التنمية المستدامة ومنع نضوب الموارد البحرية. وبذلك فإن المخزون السمكي في المياه البحرية العراقية يتيح إنتاج الأسماك البحرية بمقدار يتباين ما بين 39.2 - 44.8 ألف طن/سنة.

مستلزمات الصيد البحري:

يمارس الصيد البحري في منطقة الدراسة بطرق وأساليب بدائية، فما يزال الصيد التقليدي يشكل حوالي 90% من حجم الأسماك المعروضة في الأسواق. على الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن عدد الصيادين إلا أن التقديرات المتوفرة تشير إلى أن عددهم بلغ 8250 صياداً خلال سنة 2011 حسب الهويات الصادرة من قائممقامية قضاء الفاو في حين بلغ العدد الفعلي للصيادين الذين يزولون المهنة بشكل موسمي بحدود 4750 صياداً^(٣)، إما وسائل الصيد فتعد الشباك والزوارق من مستلزمات الصيد الأساسية وتتباين هذه المستلزمات في أحجامها ونوعية استخدامها تبعاً لنوع الأسماك ومواقع وجودها في المياه.

(١) عبد الرزاق محمود محمد، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، ٢٠٠٠، ص 149.

(٣) قائممقامية قضاء الفاو، شعبة الهويات، بيانات غير منشورة، ٢٠١١.

هناك العديد من أنواع الشباك المستخدمة في الصيد البحري في المنطقة تعرف بأسماء محلية هي (شباك الكوفة والحداك والطرفة والنصابة والهيالة)، ومعظم هذه الشباك تصنع محلياً بغزل وحياسة الخيوط والنايلون والألياف الصناعية. وأضخم الشباك المستخدمة في الصيد هي الهيالة التي تتراوح أطوالها بين 20 - 45 متر وشباك الكوفة (شباك الجر القاعي) التي تتراوح أطوالها ما بين 15 - 25 متر^(١). أما الزوارق فتعد الأداة الرئيسية الثانية إلى جانب الشباك التي تعتمد عليها عملية الصيد، ويقدر العدد الكلي لزوارق الصيد المتواجدة في منطقة الدراسة بحدود 2200 زورقاً جدول (1)، وتتباين زوارق الصيد في التصميم والحجم والحمولة وعدد العاملين عليها. تعد السفن اكبر المراكب المستخدمة في الصيد البحري حيث تزيد أطوالها عن 30 متر وبلغت أعدادها 50 سفينة بحمولة تتراوح بين 100 - 500 طن ويتراوح عدد الأشخاص العاملين عليها بين 7 - 15 بحاراً ومدة السفر قد تصل إلى 30 يوماً. بينما تعد القوارب أصغر المراكب المستخدمة للصيد في منطقة الدراسة حيث تتباين أطوالها بين 7 - 12 متراً وبلغت أعدادها 1500 قارب بحمولة تتباين ما بين 0.25 - 1 طن وعدد العاملين عليها يتباين ما بين 1 - 3 بحاراً وتكون السفرة يومياً.

كما أن هناك العديد من المستلزمات المرتبطة بعمليات صيد الأسماك البحرية المتمثلة بالمخازن المبردة ومعامل الثلج وورش صناعة شباك ومراكب الصيد وصيانتها، فأن منطقة الدراسة تفتقر إلى

جدول (1) أعداد مراكب الصيد البحري حسب النوع والمواصفات في الساحل العراقي.

نوع المراكب	العدد	الطول (متر)	حمولتها (طن/مركب)	عدد البحارة (شخص/مركب)	مدة الإبحار (يوم)
سفينة	50	أكثر من 30	500-100	15 - 7	30
لنج	550	30 - 24	90 - 40	10 - 4	10
زورق	100	20 - 10	8 - 6	12 - 5	10
قارب	1500	12 - 7	1 - 0.25	3 - 1	1

المصادر:

(١) الدراسة الميدانية، 2011.

1- (جمعية الفاو، 2011).

2- (الدراسة الميدانية، 2011).

هذه الخدمات حيث لا يوجد سوى معمل تليج واحد في المنطقة ولا يقتصر تسويق إنتاجه إلى الصيادين فقط وإنما يوزع إنتاجه على المنطقة لتلبية الاستخدامات البشرية الأخرى، كما لا يتناسب حجم إنتاجه مع الحاجة الضرورية له.

إن عدم توفر الكميات المطلوبة من التليج يجعل مجال تحرك الصيادين محدوداً قرب الساحل ولاسيما أن المنطقة تعد من اشد المناطق حرارة وخاصة في فصل الصيف فتزداد حاجة الصيادين إلى التليج لتبريد الأسماك المصطادة على مراكبهم مما يؤثر على حجم الإنتاج كما تقتصر المنطقة إلى مخازن التبريد والتجميد مما يعرض الأسماك المصطادة إلى التلف لذلك يضطر الصيادين إلى بيعها بأسرع وقت ممكن مما يسهم في انخفاض قيمة أسعار الأسماك في كثير من الأحيان. وكذلك توجد في المنطقة ورشة واحدة متخصصة في صناعة المراكب وصيانتها.

ومن الجدير ذكره في هذا الصدد أن بعض الصيادين في المنطقة يعتمدون طرق وأساليب صيد غير قانونية تتعارض بشكل جذري وأهداف التنمية المستدامة للثروة السمكية وتتمثل هذه الأساليب بالمتفجرات والسموم والمواد الكيميائية الخطرة. كما توجد بعض وسائل الصيد المحلية التي تفرضها الظروف المحلية وتكمن ورائها الأعراف السائدة المتأصلة بتأصل الحرفة كالفخاخ والسنارة.

واقع الإنتاج السمكي:

شهدت كميات الإنتاج السمكي في المياه البحرية العراقية تباينات زمنية كبيرة حيث بلغ معدل كمية الأسماك المصطادة بحدود 5815 طن/سنة للمدة 1971-1975 جدول (2). وتوقف نشاط الصيد البحري في المنطقة تماماً خلال المدة 1980-1988 بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية. ثم اخذ حجم الصيد البحري بالنمو التدريجي حيث ارتفع معدل كمية الإنتاج السمكي إلى 99714 طن/سنة خلال المدة 1992-1998، وترجع تلك الزيادة إلى ظروف الحصار الاقتصادي وزيادة الطلب على المواد الغذائية المحلية ومنها الأسماك مما أدى إلى زيادة الإنتاج. وقد ازدهر إنتاج الأسماك البحرية خلال المدة 2007-2011 ووصلت كمية الإنتاج إلى 22781 طن/سنة، ويمكن إرجاع السبب في هذه الزيادة إلى تقلص المسطحات المائية العذبة بسبب تجفيف الأهوار مما قلل من كمية صيد الأسماك النهرية وكذلك تزايد أعداد السكان لاسيما في قضاء الفاو بسبب عودة المهجرين فضلاً عن ارتفاع المستوى الاقتصادي مما أدى إلى زيادة الطلب على الأسماك البحرية.

على الرغم من تنامي إنتاج الأسماك البحرية في العراق من 5815 إلى 22781 طن/سنة إلا أنها كميات لا تزال منخفضة مقارنةً بالطاقة الإنتاجية للمخزون السمكي في المنطقة حيث يمثل 10.38 - 40.68% من كمية المخزون السمكي، كما أن حجم الصيد البحري في العراق منخفضاً مقارنةً مع حجم الإنتاج في دول الخليج العربي البالغ 670 ألف طن/سنة والتي تصدرها إيران إذ بلغ إنتاجها الكلي 440 ألف طن/سنة^(١).

جدول (2) كميات إنتاج الأسماك البحرية ومتوسط نصيب الفرد في محافظة البصرة
للمدة 1971-2011.

الفترة	كميات إنتاج الأسماك (طن)	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد (كغم/سنة)
1975-1971	5815	1008626	5.7
1988-1980	0	-	-
1998-1992	9971	1556445	6.4
2002-2000	14866	1873642	٧,٩
2011-2007	22781	2598623	8.8
المعدل العام	١٠٦٨٦,٦	-	٧,٢

المصادر:

- 1- (خياط، 1978)
- 2- (جمعية الفاو، 2011)
- 3- (الجهاز المركزي للإحصاء، 1998)

(١) امجد كاظم رسن، تقييم مخزون أنواع من الأسماك التجارية وتأثير الهيدروكربونات النفطية عليها في المياه البحرية، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة البصرة، ٢٠٠٧، ص 2.

4- (المركز التمويني في البصرة، 2002)

التسويق:

لغرض إيصال الأسماك إلى المستهلك بالسعر المناسب والنوعية الجيدة يجب أن ترافق عملية إنتاج الأسماك عملية تسويق منظمة، إن عملية تسويق الأسماك في منطقة الدراسة قبل عام 1976 كانت تحت سيطرة القطاع الخاص والوسطاء مما أدى إلى تخلفها وإلحاق الضرر بالصياد والمنتج والفرد المستهلك، إلا أن قانون تنظيم صيد الأسماك والأحياء المائية وحمايته المرقم 48 لسنة 1976 نص على تولي المؤسسة العامة للأسماك الإشراف على تجارة الأحياء المائية بالجملة والمفرد وقد منح القانون المؤسسة الحق في تنظيم عمليات البيع والشراء ومنح إجازات للبيع بالجملة والمفرد ومراقبة الأسواق والإشراف على عملية التسويق^(١) ثم تأسست الجمعيات التعاونية لصيادي الأسماك وتأسيس نقابة العمال الزراعيين. إن الأسماك المصطادة عندما تصل إلى الشاطئ تصنف حسب الحجم والنوع ثم يتم توزيعها على وكلاء بيع المفرد (المزودون بهوية نقابة العمال الزراعيين أو إجازة المؤسسة العامة للأسماك) الذين لهم الحق في عرضها في محلاتهم، كما تقوم الجمعية باستلام الأسماك من المراكب بعد وصولها إلى الشاطئ، حيث تقوم بتسويقها إلى مركز المحافظة بعد عزل حصة قضاء الفاو. إما في الوقت الحالي فعندما تصل الأسماك إلى منطقة الساحل في الفاو تباع في المزاد على وكلاء بيع الجملة لتنتقل إلى أسواق داخل المحافظة وخارجها أو تباع على وكلاء بيع المفرد في القضاء أو وكلاء الجمعية، وتباع الأسماك وفق أسعار وقتية غير محددة أو مستقرة تتأثر بالعرض والطلب. غير أن أغلب الصيادين العراقيين في المياه البحرية يفضلون الربح السريع من خلال بيع النسبة الأكبر من إنتاجهم للأسماك البحرية خلال الرحلة البحرية إلى دول الجوار وبالدرجة الأساس إلى إيران ثم الكويت، وقد تصل نسبة بيع الأسماك إلى دول الجوار في بعض الأحيان إلى حوالي 80% من حجم الإنتاج لاسيما إذا كانت الأسماك المصطادة ذات نوعيات جيدة وإحجام كبيرة، مما يؤدي إلى انخفاض كمية الأسماك الواصلة إلى العراق ورداءة نوعيتها وصغر حجمها وهي عبارة عن جوازات للمرور ضمن

(١) نادر عبد سلمان، مصدر سابق، ص ١٧٤.

المياه الإقليمية العراقية ومن الطبيعي أن يؤثر الحصار المفروض على إيران وانخفاض القدرة الشرائية للعملة الإيرانية الذي كان واضحاً خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على نسبة بيع الأسماك إلى دول الجوار. إن الأسماك البحرية الواصلة للساحل العراقي يتم بيعها في منطقة متخصصة للبيع ضمن قضاء الفاو تسمى بمنطقة مزاد الأسماك وغالباً ما يتم التداول وبيع الأسماك البحرية خلال أوقات الصباح من كل يوم إذ تحفظ الأسماك المصطادة ليلاً بالتلج إلى الصباح الباكر ليتم بيعها في المزاد لذلك يمثل وقت الصباح أكبر كمية للأسماك المعروضة في المزاد. وعن طريق الجمعيات التعاونية ووكلاء بيع المفرد والجملة يتم تسويق الأسماك البحرية إلى داخل قضاء الفاو وخارجه بل تصل الأسماك البحرية إلى العديد من المحافظات العراقية.

وقد ساعد عدم توفر إمكانات التسويق والتصنيع المتطورة في العراق إلى جانب تخلف أساليب الصيد التقليدية على بقاء هذا القطاع دون المستوى المطلوب .

الاستهلاك:

يتأثر مستوى استهلاك الأسماك المحلية بالعديد من العوامل أهمها العادات والتقاليد وظروف التسويق والموقع الجغرافي فضلاً عن العوامل الاقتصادية المتعلقة بأسعار الأسماك مقارنةً بالبديل من مصادر البروتين الحيواني. إن مستوى استهلاك الأسماك البحرية في المنطقة يتباين زمنياً تبعاً لحجم الصيد البحري وعدد سكان المحافظة، حيث بلغ معدل نصيب الفرد في محافظة البصرة من إنتاج الأسماك البحرية بحدود 5.7 كغم /سنة خلال المدة 1971-1975 وارتفع المعدل إلى 8.8 كغم/سنة للمدة 2007-2011 جدول (2) وهي كمية منخفضة مقارنة بمعدل حصة الفرد العربي البالغة 11.6 كغم / سنة ومعدل حصة الفرد الأوربي 14 كغم / سنة^(١). ويمكن إرجاع سبب انخفاض حصة الفرد إلى انخفاض حجم الصيد البحري بسبب بدائية أساليب الصيد وقلة عدد الصيادين وارتفاع المردود الشهري لموظفي الدولة مما أدى إلى عدم تنمية القطاع السمكي بالشكل الملائم لحجم المخزون السمكي وعدد السكان ومتطلبات الأسواق المحلية. علماً أن المستهلك المحلي يميل إلى استهلاك الأسماك النهرية المستوردة من الخارج وذلك بسبب أسعارها الملائمة للوضع الاقتصادي وكبير أحجامها بالرغم من كونها اسماك مجمدة لا تضاهي جودة الأسماك المحلية الطازجة. ومن الجدير بالذكر أن ما يقارب 20 % من

(١) عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، الطبعة الأولى،

معدل إنتاج الأسماك البحرية في العالم لا يصل إلى متناول المستهلكين بسبب التلف الذي يتعرض له أثناء تداول السلعة بين المنتج والمستهلك^(١).

القيمة الاقتصادية للصيد البحري:

إن الصيد البحري يسهم في دعم الاقتصاد الوطني بالموارد المادية من خلال تغذية الأسواق المحلية بالأسماك بدلاً من استيرادها من الخارج، وتتباين القيمة الاقتصادية لإنتاج الأسماك البحرية في العراق تبعاً لتباين حجم الصيد البحري وسعر الأسماك البحرية والقدرة الشرائية للدينار العراقي. فقد بلغ معدل القيمة الاقتصادية 7.85 مليون دولار للمدة 1971-1975، وارتفع المعدل السنوي إلى 127.57 مليون دولار من خلال المدة 2007-2011 جدول (3). وبذلك فقد تضاعفت القيمة الاقتصادية لإنتاج الأسماك البحرية في العراق بمقدار 16.25 ضعفاً مقارنةً بمدة السبعينات ويمكن تعليل سبب ذلك إلى زيادة حجم الصيد البحري وارتفاع أسعار الأسماك وانخفاض القدرة الشرائية للدينار العراقي مما أدى إلى زيادة أسعار الأسماك فارتفعت بذلك القيمة الاقتصادية للصيد البحري العراقي خلال المدة 2007-2011.

جدول (3) القيمة الاقتصادية لإنتاج الأسماك البحرية العراقية للمدة 1971-2011.

القيمة المادية (مليون دولار)	*سعر الطن (ألف دولار)	كميات الصيد (ألف طن/سنة)	المدة
7.85	1.35	5815	1975-1971
127.57	5.6	22781	2011-2007

المصدر:

1- (جدول، 2)

(١) باسم جمعة حسين وآخرون، اقتصاديات الثروة السمكية في الوطن العربي، مجلة الثروة السمكية في الوطن العربي، منشورات الأمانة العامة للاتحاد العربي لمنتجات الأسماك، السنة الأولى، العراق، ١٩٨٢، ص ٩.

* سعر صرف الدينار العراقي يتباين 3 دولار خلال المدة الأولى و0.0008 دولار 0.8 سنت خلال المدة الثانية.

إن ارتفاع القيمة الاقتصادية لإنتاج الأسماك المحلية يعطي مؤشراً قوياً لزيادة قيمة الصيد البحري في دعم الاقتصاد الوطني، غير أن ما يؤخذ على الصيد البحري العراقي في هذا الصدد هو عدم قدرة الصيد البحري على تلبية كافة متطلبات الأسواق المحلية مما يدفع المعنيين إلى استيراد الأسماك من الخارج لسد متطلبات الأسواق المحلي.

الاستنتاجات:

- من خلال الدراسة الحالية تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات والتي من أبرزها ما يأتي :
- 1- يمتلك العراق إمكانات بحرية واسعة لإنتاج الأسماك، حيث يبلغ طول الساحل العراقي بحدود 64 كم ويبلغ مساحة المياه الإقليمية بحدود 900 كم².
 - 2- تعد المياه البحرية العراقية خصبة بموارد الثروة السمكية حيث يقدر حجم الخزين السمكي بحدود 56 ألف طن، وتتباين معدل حجم الاستثمار العالمي لعمليات الصيد البحري نسبة تتباين ما بين 70-80 % من الحجم الكلي للمخزون السمكي أي بمقدار يتباين 39.2-44.8 ألف طن/سنة.
 - 3- تعتمد عمليات الصيد البحري في منطقة الدراسة على الطرق والأساليب البدائية حيث يمثل الصيد التقليدي حوالي 90% من حجم الأسماك المعروضة في الأسواق المحلية، وتفنقر المنطقة إلى المخازن المبردة ومعامل الثلج وورش صناعة وصيانة شباك ومراكب الصيد.
 - 4- يشهد معدل الإنتاج السمكي تباينات زمنية كبيرة حيث بلغ 5851 طن/سنة للمدة 1971-1975 ارتفع معدل الإنتاج إلى 22781 طن/سنة للمدة 2007-2011. وبذلك تباينت نسبة كمية الإنتاج بين 10.38-40.68% من الحجم الكلي للخزين السمكي.
 - 5- يتم بيع النسبة الأكبر والنوعية الأجود من الأسماك البحرية إلى دول الجوار (ايران و الكويت) بسبب الربح السريع، أما النسبة المتبقية من الأسماك الواصلة إلى العراق فيتم تسويقها عن طريق الجمعيات ووكلاء بيع المفرد والجملة إلى أسواق داخل محافظة البصرة وخارجها.
 - 6- يتباين مستوى استهلاك الأسماك البحرية في المنطقة تبايناً زمنياً تبعاً لحجم الصيد البحري وعدد سكان المحافظة حيث بلغ معدل نصيب الفرد من إنتاج الأسماك البحرية بحدود 5.7 كغم/سنة خلال المدة 1971-1975 وارتفع إلى 8.8 كغم/سنة للمدة 2007-2011 وهي كمية منخفضة مقارنة بمعدل نصيب الفرد العربي البالغ 11.6 كغم/سنة.

7- يتباين معدل القيمة الاقتصادية لإنتاج الأسماك البحرية في العراق بين 7.85 مليون دولار خلال المدة 1971-1975، ويرتفع معدل القيمة المادية للأسماك البحرية إلى 127.57 مليون دولار للمدة 2007-2011 مما يعني أن الصيد البحري يسهم في دعم الاقتصاد الوطني بالموارد المادية.

التوصيات:

هناك العديد من الإجراءات والملاحظات التي ينبغي مراعاتها لتطوير وتنمية واقع صيد الأسماك البحرية في العراق والتي من أبرزها ما يأتي:

1- ضرورة استمرار الدراسات والأبحاث حول مراقبة مخزون الأسماك في المياه البحرية العراقية والتنسيق والتعاون مع المراكز العلمية لغرض استغلال كافة الإمكانيات العلمية المتواجدة في العراق وإعداد الخطط العلمية المدروسة وتطبيق أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في زيادة الإنتاج السمكي والعمل على تدوين البيانات الخاصة بكميات الصيد وعدد الزوارق والصيادين والعاملين في المياه البحرية العراقية لتنمية وتطوير استغلال الثروة السمكية.

2- ضرورة قيام تعاون وتنسيق إقليمي وثيق بين العراق ودول الجوار بهدف توحيد نشاطاتها وتوجيهها لاستغلال الثروة السمكية من خلال عقد اتفاقيات دولية لفسح المجال أمام الصيادين للحركة في مياه الخليج العربي وحرية الصيد وتحديد كمية الصيد وأنواع الأسماك لتأمين كمية الإنتاج الكافية للطلب المحلي والحفاظ على المخزون السمكي.

3- العمل على تطوير أساليب الصيد البحري لتتلاءم مع الأسس العلمية وتدريب الصياد عليها ليتمكن من صيد ما يجب صيده من الأسماك بكميات ونوعيات معقولة مع المحافظة على المخزون الاحتياطي وبشكل متوازن، وكذلك ضرورة إنشاء معامل تتولى تزويد الصيادين بالكميات الكافية من مستلزمات الصيد البحري.

4 - إعادة هيكلية الشركة العامة للأسماك وإحياء أسطول الصيد البحري العراقي ليمارس عمله في المياه الإقليمية ومياه الخليج العربي مما يساهم في رفع الإنتاج السمكي والاهتمام بتشكيل جمعيات لصيادي الأسماك في العراق ودعمها من قبل الدولة بتقديم بعض الخدمات والتسهيلات للصيادين لزيادة إسهامهم بالخطط الموضوعة من قبل الجمعية بالاتجاه الذي يزيد الإنتاج ويحافظ على الثروة السمكية.

5- إنشاء صناعات سمكية متطورة في العراق تسهم في توفير الحاجة اللازمة للاستهلاك المحلي للحفاظ على الأسماك المصطادة من التلف وإمكانية تخزين وتعليب الإنتاج السمكي الفائض عن الطلب المحلي في مواسم ذروة الصيد (نيسان- أيلول) لغرض تصديره إلى الأسواق المحلية في المواسم التي يقل فيها الصيد البحري، وعند بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي يمكن تصدير الإنتاج السمكي إلى الأسواق الخارجية من خلال المعلبات أو الأسماك المجمدة.

المصادر:

- ١- جمعية الفاو لصيد الأسماك في البصرة (2011) قضاء الفاو، شعبة الأرشيف، بيانات غير منشورة، ٢٠١١،
- ٢- حسين، باسم جمعة، والقُدو، بديع جميل، وحسن، محمود راضي، اقتصاديات الثروة السمكية في الوطن العربي، مجلة الثروة السمكية في الوطن العربي، منشورات الأمانة العامة للاتحاد العربي لمنتجي الأسماك، السنة الأولى، العراق، ١٩٨٢،
- ٣- خياط، كمال محمد سعيد، دراسة اقتصادية للثروة السمكية في العراق، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٨،
- ٤- دائرة الأرصاد الجوية وحماية البيئة الكويتية، قسم المناخ، بيانات محطة العبدلي للمدة 2006-1957، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٦،
- ٥- رسن، امجد كاظم، تقييم مخزون أنواع من الأسماك التجارية وتأثير الهيدروكربونات النفطية عليها في المياه البحرية، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة البصرة، ٢٠٠٧،
- ٦- سلمان، نادر عبد، إنتاج وتسويق الأسماك في قضاء الفاو محافظة البصرة، مجلة الخليج العربي، المجلد 15، العدد 1، جامعة البصرة، ١٩٨٣،
- ٧- العكيلي، منى طه خضير، وفرة وانتشار بيوض الأسماك ويرقاتها في مصب شط العرب شمال غرب الخليج العربي، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ٢٠٠١.
- ٨- علي، ثامر سالم، ومحمد، عبد الرزاق محمود، وحسين، نجاح عبود، إحصائيات المصايد البحرية العراقية، مجلة المصايد البحرية العراقية، منشورات مركز علوم البحار، جامعة البصرة، ١٩٩٧،
- ٩- قائمقامية قضاء الفاو، شعبة الهويات، بيانات غير منشورة، ٢٠١١،

- ١٠- محمد، عبد الرزاق محمود، الإنتاج السمكي البحري العراقي، مجلة المصايد البحرية العراقية، منشورات مركز علوم البحار، جامعة البصرة، ١٩٩٧
- ١١- المخادمي، عبد القادر رزيق، الأزمة الغذائية العالمية. تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٩
- ١٢- المنصوري، فائق يونس، دراسة انتقال الرواسب في الجزء الجنوبي من شط العرب، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة البصرة، ١٩٩٦
- ١٣- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، ٢٠٠٠
- ١٤- وزارة التجارة، المركز التمويني في البصرة، أعداد السكان للمدة 2000-2002، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٢
- ١٥- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الإحصاء الزراعي، المدة 1998-1992، بيانات غير منشورة، ١٩٩٨.
- 16- Admiralty chats,(2004) Khor Abdullah and Approaches to Shatt Al-Arab.

Abstract

Evaluation of Marine Fishing in Iraq

In spite of the fact that Iraq owns wide water areas and perfect environment for the feeding, growing and propagation of fish, but their production still lower than the abilities available and the exist fish resources. In addition, means and tools of fishing are still very out of date, and sometimes the fishers create ways conflict with aims of developing fish wealth in Iraq. The area of the study is in real lack to cold stores, ice factories and factories of maintaining dray nets and fishing vessel.

The size of fish production in the area range between (5815) Ton/year for the period 1971-1975, and the production was (22871) Ton/year for the period 2007-2011. In spite of the increase in fishing production in the area but

it is still less than the actual level for usage, which led merchants to import fish from outside Iraq to cover the local market needs.